

وزاد مالك على ذلك فقال ان وقعت السن السودا
بعد ذلك لزمه دية اخري وقال الشافعي في
ذلك للحكومة فقط واختلفوا فيما اذا قطع لسان صبي
لم يبلغ حد النطق قال ابو حنيفة فيسحكومة
وقال مالك والشافعي واجد فيه دية كاملة
ولو قلع عين اعور فقال مالك واجد لزمه
دية كاملة وقال ابو حنيفة والشافعي نصف
الدية ولو قلع الاعور احدي عيني الصحيح عمدا
قال ابو حنيفة والشافعي يجب القصاص
فان عني نصف الدية وقال مالك ليس له
القصاص وهل دية في ذلك او ضمنها عنه في ذلك
روايتان وقال احمد لاقصاص بل دية كاملة
وفي اليدين الدية في كل واحدة تضمنها بالاجماع
وكذا الامر في الرجلين واجمعوا على ان في اللسان
الدية وان في الذكور الدية وان في دهاب العقل
الدية وان في دهاب السمع ذية واذا ضرب
رجل فذهب شعر لحيته فلم تنبت او ذهب شعر
راسه او شعر حاجبه او اهداب عيبيه فلم يعد به
فقال ابو حنيفة واجد في ذلك الدية وقال
مالك فيه حكومة **فصل** واجمعوا على ان
دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من

دية

دية الرجل الحر المسلم ثم اختلفوا هل تساويه في الجراح
ام لا فقال ابو حنيفة والشافعي في الجدي
لا يساويه في شي من الجراح بل جرحا على النصف
من جراحه في القليل والكثير وقال مالك والشافعي
في القديم واجد في احدي روايته تساويه
في الجراح فيما دون ثلث الدية فاذا بلغت الثلث
كانت دية جرحا على النصف من دية الرجل
وقال احمد في الرواية الاخرى وفي اظهر روايته
واختارها الخري تساويه الى ثلث الدية فان
زاد على الثلث همى على النصف ولو وطى زوجته
وليس ثلها يوطا فاقصاها فقال ابو حنيفة
واحد لاصثمان عليه وقال الشافعي عليه الدية
وعن مالك روايتان اشهرهما فيه حكومة عدل
والاخرى دية **فصل** واختلفوا في دية
الكتابي او النصراني فقال ابو حنيفة ديته
كدية المسلم في العمد والخطا سواء من غير فرق وقال
مالك نصف دية المسلم في العمد والخطا من غير فرق
وقال الشافعي ثلث دية المسلم في العمد والخطا
من غير فرق وقال احمد ان كان النصراني او اليهودي
عمدا وقتله عمدا فديته كدية المسلم وان قتله خطأ
وايتان احديهما نصف دية المسلم واخترها الخري